عبد السلام الهوى
دكتور في الحقوق
محام بهيئة فاس

الإثراء بلا سبب
وتطبيقاته في القانون المغربي

- رصد لأبرز وأحدث الاجتهادات القضائية بين محاكم الموضوع ومحكمة النقض والقضاء المقارن-
-دراسة معززة بأكثر من 170 اجتهاد قضائي-

* الأحكام القانونية لدعوى الإثراء بلا سبب (تكييف دعوى الإثراء بلا سبب وأطرافها، وأركانها، وشروطها، وإثباتها، وتقادمها)؛
* الآثار القانونية المترتبة عن دعوى الإثراء بلا سبب (الحكم القضائي الصادر في شأنها، مضمونه، طرق الطعن فيه)؛
* التطبيقات التشريعية العامة لنظرية الإثراء بلا سبب (الدفع غير المستحق صوره، وحالاته، طبيعة دعوى الدفع غير المستحق وأساسها وتقادمها وآثارها القضائية)؛
* تطبيقات دعوى الإثراء بلا سبب في المادة التجارية (التطبيقات الواردة في المنازعات البنكية، والأوراق التجارية، والاعتماد المستندي، ومنازعات الشركات التجارية، ومنازعات التأمين، والملكية الصناعية، ومنازعات الشغل، وصعوبات المقاولة، ومنازعات النقل)؛
* تطبيقات دعوى الإثراء بلا سبب في المنازعات العقارية (في قضايا الإلتصاق، الرهون، التحفيظ العقاري، الشفعة)؛
* تطبيقات الإثراء بلا سبب في المنازعات الإدارية (الإعتداء المادي، الصفقات العمومية).

تقديم

د. عبد القادر قرموش
أستاذ التعليم العالي
بكلية الحقوق بفاس

د. مصطفى زروقي
المستشار بمحكمة النقض
دكتور في الحقوق

قضاء العلم
الدار البيضاء

دار الأمان
الرباط

الفهرس

لائحة المختصرات 3

الإهداء 5

شكر وعرفان 7

تقديم

د. عبد القادر قرموش 9

تقديم

د. مصطفى زروقي 15

المقدمة 19

الإطار العام لموضوع البحث: 19

المسألة الأولى : التعريف بنظرية الإثراء بلا سبب حسب الاصطلاح القانوني 22

المسألة الثانية : نبذة تاريخية عن تطور نظرية الإثراء بلا سبب 23

المسألة الثالثة : أساس وطبيعة دعوى الإثراء بلا سبب 30

المسألة الرابعة: صفة دعوى الإثراء بلا سبب 33

الإطار القانوني للموضوع 37

الإطار الخاص للموضوع 39

نطاق البحث موضوع الدراسة 42

أهمية موضوع البحث 44

أسباب اختيار الموضوع 49

أهداف البحث 51

صعوبات البحث 52

إشكالية البحث 53
المقاربة المنهجية للبحث 54
خطة البحث 56
القسم الأول: الأحكام القانونية لدعوى الإثراء بلا سبب وتطبيقاتها التشريعية العامة 57
الباب الأول: الأحكام القانونية لدعوى الإثراء بلا سبب والآثار القانونية المترتبة عنها 58
الفصل الأول: الأحكام القانونية لدعوى الإثراء بلا سبب 59
المبحث الأول: الأحكام العامة لدعوى الإثراء بلا سبب 60
الفرع الأول: تكييف دعوى الإثراء بلا سبب 60
المطلب الأول: صلاحية المحكمة في تكييف وقائع الدعوى 60
المطلب الثاني : مدى إمكانية تغيير سبب الدعوى 78
الفرع الثاني: أطراف دعوى الإثراء بلا سبب 86
المطلب الأول : المدعي المفتقر 86
الفقرة الأولى: حالة تعدد المدعين المفتقرين 87
الفقرة الثانية: أهلية المدعي ـ المفتقر 87
المطلب الثاني : المدعى عليه ـ المثري ـ 88
الفقرة الأولى: تعدد المثرين 88
الفقرة الثانية: أهلية المثري ـ المدعى عليه ـ 89
المبحث الثاني : الأحكام القانونية الخاصة لدعوى الإثراء بلا سبب 93
الفرع الأول : أركان دعوى الإثراء بلا سبب 93

المطلب الأول : الركن المادي لدعوى الإثراء بلا سبب..... 94
الفقرة الأولى: افتقار الدائـن..... 95
أو لا : تجليات وصور الافتقار..... 97
أ/ الافتقار الايجابي والافتقار السلبي..... 98
ب/ : الافتقار المباشر والافتقار غير المباشر..... 99
ج/ - الافتقار المادي والافتقار المعنوي..... 100
ثانيا: مدى تأثير خطإ المفتقر على التعويض المستحق له..... 101
ثالثا : انتفاء المصلحة الشخصية للمفتقر..... 105
الفقرة الثانية : إثراء المدين..... 108
أولا: الإثراء الإيجابي والسلبي..... 109
ثانيا : الإثراء المباشر وغير المباشر..... 111
ثالثا: الإثراء المادي والمعنوي..... 112
الفقرة الثالثة: العلاقة السببية بين الافتقار والإثراء..... 113
المطلب الثاني: الركن القانوني ـ انعدام السبب المشروع للإثراء ـ..... 116
الفقرة الأولى: التصرف القانوني..... 119
الفقرة الثانية: الحكم القضائي..... 132
الفقرة الثالثة: العمل غير المشروع..... 134
الفقرة الرابعة: القانون..... 135
الفرع الثاني: شروط دعوى الإثراء بلا سبب..... 137
المطلب الأول: الإثبات في دعوى الإثراء بلا سبب..... 137
الفقرة الأولى: عبء الإثبات في دعوى الإثراء بلا سبب..... 139

الفقرة الثانية : وسائل الإثبات في دعوى الإثراء بلا سبب 143
المطلب الثاني: تقادم دعوى التعويض عن الافتقار 146
الفصل الثاني : الآثار القانونية المترتبة عن دعوى الإثراء بلا سبب 151
المبحث الأول : الحكم الصادر في إطار دعوى الإثراء بلا سبب وطرق الطعن فيه... 152
الفرع الأول : طبيعة الحكم الصادر في إطار دعوى الإثراء بلا سبب 155
الفرع الثاني : طرق الطعن في الحكم 156
المطلب الأول: شرط الافتقار 156
المطلب الثاني: شرط الإثراء 156
المطلب الثالث : شرط انعدام السبب القانوني 157
المبحث الثاني: التعويض في إطار دعوى الإثراء بلا سبب 157
الفرع الأول: تعريف التعويض عن الافتقار في نطاق دعوى الإثراء بلا سبب 159
المطلب الأول: ماهية التعويض عن الافتقار 159
المطلب الثاني : مضمون الحكم القاضي بالتعويض في دعوى الإثراء بلا سبب 163
الفقرة الأولى: الحكم في حالة هلاك العين وتلفها 164
الفقرة الثانية : الحكم في حالة تعذر رد العين لبيعها 165
الفقرة الثالثة : الحكم في حالة الإثراء المترتب عن نفع من عمل الغير أو شيئه 166
الفرع الثاني : معايير تقدير التعويض عن الافتقار 167
المطلب الأول : كيفية تقدير التعويض 167
المطلب الثاني: وقت تقدير التعويض 172
الباب الثاني : التطبيقات التشريعية العامة لنظرية الإثراء بلا سبب 177
الفصل الأول : الدفع غير المستحق تطبيق أصلي لدعوى الإثراء بلا سبب 179

المبحث الأول : صور وحالات الدفع غير المستحق في ضوء العمل القضائي 181
الفرع الأول : حالات الدفع غير المستحق الناتجة عن انعدام سبب الوفاء منذ البداية 182
المطلب الأول: الوفاء بأكثر مما يجب 183
المطلب الثاني: حالة الوفاء من المدين لغير الدائن الحقيقي ـ الدائن الظاهر ـ 189
المطلب الثالث: الوفاء من الغير للدائن ـ قضاء دين الغير ـ 194
المطلب الرابع : استرداد ما دفع لسبب مستقبل لم يتحقق 198
المطلب الخامس : حالة استرداد ما دفع للوفاء قبل الأجل 199
الفرع الثاني: استرداد ما دفع لسبب زال بعد تحققه 201
المطلب الأول: استرداد ما دفع وزال سببه لعيب الإكراه في الوفاء 202
المطلب الثاني: استرداد ما تم الوفاء به لدين طبيعي 204
المطلب الثالث: استرداد ما دفع تنفيذا لعقد باطل 205
المطلب الرابع: حالة استرداد ما دفع بسبب فسخ العقد 212
المطلب الخامس: حالة استرداد ما دفع بسبب إلغاء الأحكام القضائية بعد تنفيذها 218
المطلب السادس : استرداد ما دفع بسبب إلغاء النص القانوني سند الوفاء لعدم دستوريته 227
المطلب السابع: الرد لعدم توافر أهلية الموفى له 229
المبحث الثاني: أحكام دعوى الدفع غير المستحق وآثارها 232
الفرع الأول : الأحكام القانونية لدعوى الدفع غير المستحق 233
المطلب الأول: أساس دعوى الدفع غير المستحق وأطرافها 233
الفقرة الأولى: أساس دعوى الدفع غير المستحق 234

الفقرة الثانية : أطراف دعوى الدفع غير المستحق..... 236
أولا: المدعي في دعوى الدفع غير المستحق..... 236
ثانيا: المدعى عليه في دعوى الدفع غير المستحق..... 240
المطلب الثاني : شروط دعوى الدفع غير المستحق..... 240
الفقرة الأولى : شرط الوفاء في دعوى الدفع غير المستحق..... 240
الفقرة الثانية : الإثبات في دعوى الدفع غير المستحق..... 242
الفقرة الثالثة: التقادم في دعوى الدفع غير المستحق..... 244
الفرع الثاني : الآثار القانونية لدعوى الدفع غير المستحق..... 248
المطلب الأول: آثار استرداد ما دفع بالنسبة لناقص الأهلية..... 249
المطلب الثاني: آثار الحكم بالنسبة للمدفوع له حسن النية..... 251
المطلب الثالث : آثار الحكم بالنسبة للمدفوع له سيء النية..... 252
الفصل الثاني : الفضالة تطبيق تشريعي عام لنظرية الإثراء بلا سبب..... 256
المبحث الأول : مكانة الفضالة ضمن تطبيقات الإثراء بلا سبب..... 257
الفرع الأول : تعريف الفضالة وتحديد أساسها القانوني..... 257
المطلب الأول : تعريف الفضالة..... 257
المطلب الثاني: الأساس القانوني للفضالة..... 259
الفرع الثاني : تحديد ماهية الفضالة..... 260
المطلب الأول: علاقة الفضالة بالإثراء بلا سبب..... 261
المطلب الثاني : علاقة الفضالة بالوكالة..... 267
المبحث الثاني : شروط الفضالة وآثارها..... 268
الفرع الأول: شروط الفضالة وتقادم الدعوى الناتجة عنها..... 269

المطلب الأول : شروط الفضالة 269
الفقرة الأولى: ضرورة توافر الأهلية في الفضولي 269
الفقرة الثانية: أن يكون الفضولي قد تولى شأنا من شؤون غيره عن طريق الغلط 270
الفقرة الثالثة : يجب أن يقصد الفضولي تحقيق مصلحة رب العمل 270
الفقرة الرابعة : أن لا يكون رب العمل قد نهى الفضولي عن قيام بالعمل 272
الفرع الثاني : تقادم الفضالة 273
المبحث الثاني : آثار الفضالة 274
الفرع الأول : آثار الفضالة بالنسبة للفضولي 274
المطلب الأول: ضرورة تقديم الفضولي الحساب إلى رب العمل 274
المطلب الثاني: بذل الفضولي عناية الشخص الحازم الضابط لشؤون نفسه 275
الفرع الثاني : آثار الفضالة بالنسبة لرب العمل 275
المطلب الأول: التزام رب العمل برد المصروفات والتعويض عن الخسائر 276
المطلب الثاني: التزام رب العمل بدفع الأجر للفضولي وتبرئته من عواقب تصرفاته 279
القسم الثاني : التطبيقات الخاصة لدعوى الإثراء بلا سبب 283
الباب الأول : تطبيقات دعوى الإثراء بلا سبب في المادة المدنية والتجارية 285
الفصل الأول: التطبيقات الخاصة للإثراء بلا سبب ضمن التصرفات المدنية 287
المبحث الأول: الإثراء بلا سبب في عقدي الوكالة والكفالة 288
الفرع الأول: الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب ضمن عقد الوكالة 288
المطلب الأول: الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب في حالة تجاوز الوكيل حدود الوكالة 289

المطلب الثاني: رجوع الوكيل بدعوى الاثراء بلا سبب على الموكل في حالة انتهاء عقد الوكالة 291
المطلب الثالث: رجوع الغير بدعوى الإثراء بلا سبب على الموكل 293
الفرع الثاني: تطبيقات الإثراء بلا سبب ضمن عقد الكفالة 294
المطلب الأول: رجوع الكفيل على المدين بدعوى الإثراء بلا سبب 295
المطلب الثاني : رجوع الكفيل بدعوى الإثراء بلا سبب على غيره من الكفلاء 301
المبحث الثاني : تطبيقات الإثراء بلا سبب في عقدي الحوالة والوديعة 303
المطلب الأول: تطبيقات الإثراء بلا سبب في عقد الحوالة 304
المطلب الثاني : الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب في عقد الوديعة 306
الفصل الثاني: التطبيقات الخاصة للإثراء بلا سبب في المادة التجارية ـ قوانين الأعمال ـ 310
المبحث الأول : التطبيقات الخاصة للإثراء بلا سبب في المعاملات البنكية 312
الفرع الأول: التطبيقات الإثراء بلا سبب في نطاق منازعات الأوراق التجارية 312
المطلب الأول: تطبيقات الإثراء بلا سبب في نطاق منازعات الشيك 313
الفقرة الأولى: رجوع الحامل بدعوى الإثراء بلا سبب ضد الساحب والملتزمين 314
أو لا: رجوع الحامل بدعوى الإثراء بلا سبب ضد الساحب 314
ثانيا: رجوع الحامل بدعوى الإثراء بلا سبب ضد الملتزمين الآخرين في حالة التقادم أو السقوط الصرفي 318
الفقرة الثانية: رجوع الساحب والمظهر على المسحوب عليه وباقي المظهرين في الشيك 320
أولا: رجوع الساحب على البنك المسحوب عليه عند توفير قيمة الشيك والمصاريف 320

ثانيا: الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب على المظهرين في الشيك 321
المطلب الثاني: تطبيقات الإثراء بلا سبب في منازعات الكمبيالة 323
الفقرة الأولى: الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب في حالة بطلان كمبيالة المجاملة 324
الفقرة الثانية: رجوع الحامل المهمل للكمبيالة بدعوى الإثراء بلا سبب 327
الفقرة الثالثة: الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب في الكمبيالة الموقعة من القاصر ناقص الأهلية 331
الفقرة الرابعة: حالة رجوع المسحوب عليه على ساحب الكمبيالة 332
الفقرة الخامسة : الرجوع بدعوى الاثراء بلا سبب في حالة الوفاء بالكمبيالة قبل تاريخ الاستحقاق بسبب الغش 332
الفقرة السادسة : رجوع البنك المسحوب عليه بدعوى الإثراء بلا سبب على الحامل غير الشرعي للورقة التجارية 333
الفرع الثاني: تطبيقات أخرى لدعوى الإثراء بلا سبب في المعاملات البنكية 334
المطلب الأول: رجوع المؤسسة البنكية بدعوى الإثراء بلا سبب على المستفيد من عملية الخصم والتقييد 334
الفقرة الأولى: رجوع المؤسسة البنكية على الحامل بدعوى الإثراء بلا سبب في عملية خصم الأوراق التجارية 334
الفقرة الثانية : الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب نتيجة خطأ البنك في تقييد العمليات بالحساب البنكي 335
المطلب الثاني : رجوع البنك على المستفيد ضمن منازعات الاعتماد المستندي وخطاب الضمان بدعوى الاثراء بلا سبب 337
الفقرة الأولى: رجوع البنك على المستفيد ضمن منازعات الاعتماد المستندي 337
الفقرة الثانية: الرجوع بدعوى الاثراء بلا سبب في خطاب الضمان 340

المبحث الثاني : التطبيقات الخاصة للإثراء بلا سبب في منازعات الشركات والتأمين 344
الفرع الأول: التطبيقات الواردة في منازعات الشركات 344
المطلب الأول: تطبيقات الإثراء بلا سبب خلال مرحلة تأسيس الشركات 345
الفقرة الأولى: رجوع المكتتبين بدعوى الإثراء بلا سبب على مؤسسي شركة المساهمة 345
الفقرة الثانية: الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب في حالة بطلان الشركة..... 348
المطلب الثاني: الإثراء بلا سبب أثناء تسيير الشركات 352
الفقرة الأولى: رجوع الأغيار بدعوى الاثراء بلا سبب على الشركة بسبب تجاوز المدير صلاحيته 352
أو لا : بالنسبة لشركة المحاصة 353
ثانيا : بالنسبة لإدارة شركة التوصية البسيطة 353
ثالثا: بالنسبة لشركة التضامن..... 354
رابعا: رجوع الشريك على الشركاء المتضامنين في شركة ذات المسؤولية المحدودة بدعوى الإثراء بلا سبب..... 354
الفقرة الثانية: الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب في منازعات توزيع الأرباح..... 355
الفرع الثاني: تجليات الإثراء بلا سبب في منازعات قانون التأمينات 358
المطلب الأول: الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب في حالة بطلان أو انفساخ عقد التأمين 359
المطلب الثاني: الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب في حالة الجمع بين عدة تعويضات في التأمين من الأضرار..... 363
المبحث الثالث: التطبيقات الخاصة للإثراء بلا سبب في قانون الشغل والملكية الصناعية..... 370
الفرع الأول: تطبيقات الإثراء بلا سبب في منازعات الشغل..... 371

المطلب الأول: الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب للتعويض عن العطلة والساعات الإضافية 372
الفقرة الأولى: الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب للتعويض عن العطلة 373
أولا: الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب للتعويض عن العطلة السنوية والأعياد 373
ثانيا: الرجوع بدعوى الإثراء للتعويض عن العطلة الأسبوعية 376
الفقرة الثانية: الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب للتعويض عن الساعات الإضافية 377
المطلب الثاني: الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب في حالتي بطلان عقد الشغل 379
الفقرة الأولى: الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب عند بطلان عقد الشغل بسبب مخالفته للنظام العام 380
الفقرة الثانية: الرجوع في حالة بطلان عقد الشغل المبرم مع الأجير الأجنبي والقاصر 380
أولا: رجوع الأجير الأجنبي بدعوى الإثراء بلا سبب على المشغل 381
ثانيا: رجوع الأجير الحدث على المشغل بدعوى الإثراء بلا سبب بعد بطلان العقد 384
الفرع الثاني: تطبيقات الإثراء بلا سبب في نطاق الملكية الصناعية 385
المطلب الأول: دور دعوى الإثراء بلا سبب في حماية الأسرار التجارية والمعرفة الفنية (التقنية) 385
المطلب الثاني: دور دعوى الإثراء بلا سبب في حماية اختراعات العمال 390
المطلب الثالث : الحماية القانونية لحق التأليف عن طريق دعوى الإثراء بلا سبب 393
المبحث الرابع: تطبيقات الإثراء بلا سبب في منازعات المقاولة وصعوبات المقاولة والنقل والسمسرة 395
الفرع الأول: تطبيقات الإثراء بلا سبب في منازعات المقاولة وصعوبات المقاولة 395

المطلب الأول: تطبيقات الإثراء بلا سبب في منازعات المقاولة..... 396
المطلب الثاني: تطبيقات الإثراء بلا سبب في إطار صعوبات المقاولة..... 400
الفرع الثاني: تطبيقات الإثراء بلا سبب الواردة في منازعات النقل والسمسرة..... 404
المطلب الأول: تطبيقات الإثراء بلا سبب في منازعات النقل..... 404
المطلب الثاني : تطبيقات الإثراء بلا سبب في السمسرة..... 408
الباب الثاني : تطبيقات الإثراء بلا سبب في المنازعات العقارية والإدارية..... 411
الفصل الأول: تطبيقات الإثراء بلا سبب في المنازعات العقارية..... 412
المبحث الأول: تطبيقات الإثراء بلا سبب في قضايا الالتصاق والشفعة..... 413
الفرع الأول: في قضايا الالتصاق بالعقار ـ البناء في ملك الغير ـ..... 413
المطلب الأول: رجوع الباني حسن النية بدعوى الإثراء بلا سبب على صاحب الأرض..... 413
المطلب الثاني: قيام أحد الشركاء على الشياع في البناء فوق أرض مشاعة بدون موافقة باقي الشركاء..... 418
الفرع الثاني: تطبيقات الإثراء بلا سبب في الشفعة..... 419
المبحث الثاني: تطبيقات الإثراء بلا سبب في المنازعات المتعلقة بالرهون والتحفيظ العقاري..... 421
الفرع الأول : تطبيقات الإثراء بلا سبب في المنازعات المتعلقة بالرهون..... 421
المطلب الأول: رجوع الحائز على المدين بعد الوفاء بالدين للدائن المرتهن بدعوى الإثراء بلا سبب..... 422
المطلب الثاني: رجوع الراهن مالك العقار المرهون بدعوى الإثراء بلا سبب على الراهنين الأخرين بعد القسمة..... 424
الفرع الثاني : دعوى الإثراء بلا سبب منازعات التحفيظ العقاري..... 425
المطلب الأول: الإطار القانوني للإثراء بلا سبب في قانون التحفيظ العقاري..... 425

المطلب الثاني: التطبيقات القضائية للإثراء بلا سبب في قضايا التحفيظ العقاري 428
الفصل الثاني: تطبيقات الإثراء بلا سبب في المنازعات الإدارية 436
المبحث الأول : تطبيقات الإثراء بلا سبب في قضايا الإعتداء المادي 436
المطلب الأول: صور وحالات الإعتداء المادي 436
المطلب الثاني: موقف القضاء المغربي التعويض عن الاعتداء المادي استنادا إلى قاعدة الإثراء بلا سبب 439
المبحث الثاني : تطبيقات الإثراء بلا سبب في منازعات الصفقات العمومية 452
الفرع الأول : تطبيقات الإثراء بلا سبب أثناء إبرام عقود الصفقات العمومية 453
المطلب الأول : تجليات الإثراء بلا سبب في حالتي غياب الترخيص المالي، أو عدم التوقيع على عقد الصفقة 454
الفقرة الأولى : حالة غياب الترخيص المالي 454
الفقرة الثانية : عدم إبرام عقد الصفقة أو عدم التوقيع 456
المطلب الثاني: الآثار الرجعية المترتبة على بطلان أو إلغاء عقد الصفقة العمومية 460
الفرع الثاني : تطبيقات الإثراء بلا سبب الناتجة عن تنفيذ الصفقة العمومية 465
المطلب الأول : التعويض عن الأعمال غير المطابقة استنادا إلى أحكام قاعدة الإثراء بلا سبب 466
المطلب الثاني : دور دعوى الإثراء بلا سبب في التعويض عن الأعمال الإضافية 467
الخاتمة 479
أولا : الاستنتاجات 480
ثانيا: الاقتراحات 491
قائمة المراجع المعتمدة 495
الفهرس 523

عبد السلام الهوى

حاولنا معالجة هذا الموضوع الموسوم بـ "الإثراء بلا سبب و تطبيقاته في القانون المغربي" من خلال تقسيمه إلى قسمين بارزين : حيث خصصنا القسم الأول لدراسة الأحكام القانونية لدعوى الإثراء بلا سبب و تطبيقاتها التشريعية العامة. بينما سلطنا الضوء بشيء من التفصيل والتحليل للتطبيقات الخاصة لدعوى الإثراء بلا سبب الواردة ضمن نطاق المنازعات المدنية و التجارية و العقارية و الإدارية. وقد عززنا دراستنا هذه بأهم المراجع القانونية المغربية والمقارنة، كما استشهدنا بعدد كبير من الاجتهادات القضائية الصادرة عن المحاكم المغربية والمقارنة. فتبين لنا أن الإثراء بلا سبب مصدر غير إرادي للالتزام يندرج ضمن أشباه العقود، و أن دعوى الإثراء بلا سبب هي دعوى أصلية وليس احتياطية كما هو الشأن في القانون الفرنسي. كما تجلى لنا أن الإثراء بلا سبب يتخذ صورا وتطبيقات شتى في الحياة العملية وهو ما كشفه القضاء من خلال المنازعات المعروضة عليه.

وقد تأكد لنا بالملموس أن البحث القانوني لدعوى الاثراء بلا سبب، والتنقيب عن تطبيقاتها التشريعية والقضائية يكتسي أهمية بالغة، حيث تعد صمام الأمان لإعادة التوازن بين الذمم المالية.

وعموما فإن هذا البحث يشكل مدخلا ومحاولة لدراسة أحكام قاعدة الإثراء بلا سبب وتطبيقاتها التشريعية والقضائية، انطلاقا من القواعد العامة التي تحكمها، وصولا إلى مبدأ عام يمكن تطبيقه على مختلف المنازعات القضائية، سواء تلك التي نص عليها المشرع أو تلك قضت بها المحاكم المغربية والأجنبية، و لو في غياب نص قانوني صريح، مسترشدة بقواعد العدالة، بغية إعادة التوازن بين الذمم المالية.

"و قل عسى أن يهديني ربي لأقرب من هذا رشدا" صدق الله العظيم، سورة الكهف الآية 24

ذ / عبد السلام الهوى

مطبعة الأمنية - الرباط - 2025

9 789920 234160

150 درهما